20160602-0001a-2

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر 29/أد

دار الندوة 2016/6/2

إحياءً ليوم الأسير العربي، دعيتُ للتكلّم في حضرتكم، باسم ملف المفقودين والمخفيين قسريا في لبنان.. ملف أحمله مع عائلات هؤلاء الضحايا منذ ما يقارب الثلاثة عقود ونصف.

بداية، اسمحوا لي أن أتوجّه بتحية إجلال وتضامن مع كل أسيرة وأسير عربيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفي طليعتهم الأخوات والإخوة في فلسطين المحتلة..

التحية ذاتها، أوجّهها إلى كل أسيرة وأسير، سجينة وسجين، معتقلة ومعتقل (كائنا ما كانت التسميات) يقبعون ظلما وتعسفا في سجون الأنظمة العربية: في فلسطين والأردن وسوريا والعراق ومصر وليبيا والسعودية واليمن والبحرين، وفي كل مكان من المنطقة العربية حتى لا أكون قد نسيتُ أيَّ دولةٍ باعتبار الكل مكفّى وموفّى..وأذكّرأن لنا في عدادهم حصةً.

بالعودة إلى لبنان، أشير إلى أني لم أختر حمل ملف المفقودين. انه ملفٌ ثقيلٌ، موجعٌ، معقّد.. أنا لم أختر ولم يختر الأهالي أن نكون أهالي المخطوفين والمفقودين..

أساساً نحن لم يكن لنا القرارُ في حربٍ سبّبتْ مئاتِ الآلافِ من القتلى والجرحى والمعوّقين، وخطفتْ آلافَ الأشخاصِ من أحضان عائلاتِهم وأخفتْهم في المجهول.. نحن في بلد تخلى مسؤولوه عن القيام بمسؤولياتِهم بذرائعَ توزّعت زمنياً: ما بين الاعلان عن تفوّق سلطة الميليشيات وقوى الأمر الواقع على سلطة وهيبة الدولة في زمن الحرب.. إلى الادّعاء لاحقاً بأن أولوية أوليات الدولة وأجهزتَها وكل الجهود تنحصر بتحرير البلاد من العدو الصهيوني.. وصولاً الى التحجّج بهيمنة سلطة الوصاية السورية التي تمنعهم من التطرق الى هذا الملف...أخيرا وليس آخراً، وقد زالت تلك المبررات، بقي النأي عن همومِ الناس وعن تأمين مصالحهم ومصلحة البلاد هو النهج السائد لدى الحكام في لبنان!!

ما أصعب أن أختصر ببضعة دقائق مسيرةً عسيرة، مسيّجةً بعوائق من كل الأنواع والأحجام، مزروعةً بشتى أنواع الألغام والأفخاخ.. مسيرةٌ فُرضتْ على حفنة من النساء، ضحايا الحرب وضحايا السلم .. فتوحدن في إطار شكّل طائفة فريدة مختلفة عن طوائف لبنان وغير معترف بها رسمياً.. إلاّ أنها طائفة تشبه شعب لبنان.. فهي تضم أشخاصاً من كل الطوائف والمذاهب والمناطق والانتماءات ومعظم الجنسيات خصوصاً العربية..نساء حملن معاناتهن على الأكّف منذ أربعة وثلاثين عاماً وما زلن، عضّضن على الجراح، تسلّحن بحقّهن، عملن وما زلن كالنملة التي تحفر في الصخر.

أيها الحفل الكريم، لأننا لم نختر مصيرَنا، فاننا لا نستطيعُ أن نهدأَ ونرتاحَ قبل تحديد مصير أحبائنا. الحقيقةُ أن الوقتَ لا يغيّرُ شيئاً، فقط يُغيّبُ بعضاً منّا وينتشُ من حيواتِ الباقين.... لذلك بقينا، إستمرينا، لم نتشظ، لم ننقسم، لم نتفتت، لم نختف، بالرغم من الحرب التي قضت على الأخضر واليابس، بالرغم من السلم الناقص الذي تجاهلنا.. بالرغم من شبح الحرب الذي ما انفكّ يلوح بشكل شبه يومي... نحن ما نزال مجمّعين، موحَدّين مثل أول يوم... ليس لأننا من طينةِ الذين لا يُقهرون، بل فقط، لأن جرحَنا لم يندمل..

مع أهمية ما استطعنا تحقيقه على مدار هذه السنوات العجاف، وكي لا أطيل عليكم، أكتفي بذكر الانجاز الأهم المتمثل بالقرار القضائي الذي صدر عن مجلس شورى الدولة العام 2014. هذا القرار كرّس حقنا بمعرفة مصائر ذوينا. لقد ألزم الدولة بتسليمنا نسخة كاملة، دون أي تقييد أو انتقاص أو استثناء، عن التقرير الذي أجرته اللجنة الرسمية العام 2000، للتقصي عن أحبائنا. ومنعاً لأي تنصل أو تلاعب، فقد أودعنا البعثة الدولية للصليب الأحمر في جنيف نسخة عنه على سبيل الأمانة .

اليوم، يتمحور نضالنا لفرض الترجمة العملية لهذا الحكم القضائي مطالبين الدولة باعتماد حلٍ علمي مؤسساتي مقبول، أقول عنه حلا مقبولا وليس عادلاً، له وجهان:

تنفيذي: البدء الفوري بجمع وحفظ العينات البيولوجية من أهالي المفقودين (DNA)) لزوم التعرف على مَن يعود من المفقودين وعلى هويات الرفات متى وُجِدتْ، وتسهيلاً للتمييز بين العظام التي يتم العثور عليها بين حين وآخر، إن كانت تعود لإنسان أو لحيوان.

تشريعي: الإسراع إلى إقرار اقتراح قانون حول الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرياً استطعنا إيصاله إلى مجلس النواب، وبات حالياً في عهدة لجنة الادارة والعدل. هذا القانون يؤسّسُ لهيئةٍ وطنيةٍ تتمتّعُ بالصلاحياتِ اللازمة للقيام بمهمتها.. مهمتُها الوحيدة البحث عن المفقودين...

وأكرّر كما دائما أنه (القانون) لن يحاسبَ أحداً على إرتكاباتِه في الماضي... نحن فقط نريدُ أن نعرفَ مصائر أحبتنا، وهذا حقنا. نحن نريد فقط أن تبحثَ الدولةُ عن أولادِنا لأنهم أيضاً أولادُها .. ومن بديهياتِ واجباتِها أن تبحثَ عن أولادِها، تماماً كما يفعل الأهل مع أولادِهم... من واجباتِ الدولة أن تتعاملَ مع

2016 p602-0001 C-2

المقابر الجماعية، أن تقارنَ DNA العظام التي تجدُها في هذه المقابر بـDNA الأهالي، وذلك وفقاً للمعايير والوسائل العلمية المعتمدة دولياً، باحترام وتقشف، دون إثارة أي ضجة سياسية أو إعلامية، دون مزايدات ودون أية همروجة...

في لبنان معركتنا مستمرة، وهي في جزء منها معركة ليس فقط من أجل معرفة مصير أبنائنا المفقودين والمختفين قسراً مع أهمية ذلك، بل أيضاً من أجل حماية لبنان من الانزلاق إلى حرب جديدة لاسيما وسط زنار النار المشتعل في المنطقة. من أجل عدم زج أمهات وزوجات أخريات في أتون البحث عن أبنائهن. معركتنا في جزء منها هي من أجل بناء مجتمع، بناء مواطن، معركة بناء دولة المواطنة.

قد لا ننجحُ على المدى القريب أو المتوسط، خصوصاً أنَّ عناصرَ التفكّكِ التي يزرعُها المسؤولون أكثرَ بكثير من عناصرِ الوحدةِ التي نذْأبُ، وبتواضع، على ترسيخِ أسسِها، لكننا، سنتابع ..

وفي الختام، لا بد من التوقف إزاء المأساة الآخذة بالانتشار كالسرطان في منطقتنا..مأساة مهما تعددتْ تسمياتُ ضحاياها ما بين مخطوف، مفقود، معتقل، مختفٍ قسريا، أسير ..يبقى وقعُها واحدا على هؤلاء الضحايا وعلى أهاليهم..

وأعترف أمامكم أنه لا يمرّ شهرٌ دون أن تتصل بنا سيداتٌ أو جمعيات من سورية الحبيبة أو من العراق الحبيب. إن ما عانينا منه وما زلنا منذ 41 سنة يعني آلاف الحالات. إن ما يعاني منه أهالي المفقودين في كل من سورية والعراق وغيرهما من الأقطار العربية يعني عشرات آلاف الحالات....

فهل نتركُ الحبل على غاربه ونكتفي بعبارات الأسف والتحسّر؟

هل يكفي إحياء يوم الأسير العربي بالوقوف على المنابر وإلقاء الخطابات الرنانة..؟

بالتأكيد لا، علينا أن نفكرَ في كيفية مواجهة هذا العنف المستشري، هذا التمادي، هذا الكابوس الذي يحلُّ عليكَ صباحاً أو مساء.. إنه كابوس لا يفارقُك..أعرف عما أتكلم.

وداد حلواني